البطالة وسبل معالجتها في العراق
(دراسة تحليلية)

م. م. ميادة حسن رحيم
المعهد التقني / الديوانية

المستخلص

نظراً لأهمية تأثير البطالة في المجتمع العراقي، تم التركيز في هذا البحث على تحليل مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها، وذلك من خلال إبراز أهم الآثار والنتائج السلبية للبطالة في العراق .

ويرى بعض الباحثين إلى أن هناك آثارا خطيرة للبطالة على مستوى الفرد والمجتمع، فالفرد قد يصاب بأمراض نفسية عديدة، ويمكن أن يلجأ إلى تعاطي المخدرات هروبا من الواقع المؤلم، وانتشار الجرائم، وضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعيا.

وفى النهاية، فإن وجود استراتيجية لمكافحة البطالة يتطلب تغييرات مؤسساتية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية وربما السياسة تشمل زيادة كفاءة سوق العمل ، وإصلاح للخدمات الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي، وإنشاء مركز متخصص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متخصص في التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص لتحديد نوع التخصصات والمهارات التي يحتاجونها في سوق العمل.

Unemployment And Ways to Address Them in Iraq
(Analytical Study)

Assistant Lecturer: Mayada H. Raheem
Technical Institute / Diwaniya

Abstract

Given the importance of the impact of unemployment in Iraqi society, has been the focus of this research to analyze the concept of unemployment and the types and methods of measurement, and by highlighting the most important monuments and the negative consequences of unemployment in Iraq

Some researchers believe that there are serious implications for unemployment at the level of the individual and society, the individual may develop mental illness are many, and can resort to drugs to escape from painful reality, and the spread of crime, and the weakness of belonging to the homeland, and hatred of society, leading to violence and terrorism against him, as well as what posed by unemployment big waste of resources invested by the community in the education of these young people and their health and social care.

In the end, the existence of a strategy to fight unemployment requires changes in institutional long-term in the economic structure and possibly policy include increasing the efficiency of the labor market, and reform of

government services, and the establishment of effective systems for the social safety net, and the establishment of a specialized center in the Ministry of Labour and Social Affairs specializing in coordination with the private sector to identify type disciplines and skills they need in the labor market.

المقدمة

أخذت مشكلة البطالة أهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة وقد استحوذت بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية. حيث تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر وجاد ، وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبتها مقارنة بقوة العمل من إجمالي السكان. لذا تعد قضية البطالة المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع القوى العاملة المحلية من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل صناع القرار والباحثين والاقتصاديين وغيرهم ، إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وكذلك الحال في العراق حيث يعاني ومنذ سنوات طويلة من مشكلة البطالة بين صفوف ابنائه وامتدت وتوسعت الى الوقت الحالي اصبحت مشكلة خطيرة ولها انعكاسات سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية وغيرها. فتعطّل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الاقتصادي. ويأتي هذا البحث محاولة من الباحثة لتوصيف هذه المشكلة وسبل معالجتها في العراق وتضمن البحث اربعة مباحث جاء الاول في الاطار المفاهيمي للبطالة من مفهومها وانواعها. اما المبحث الثاني فقد تناول خصائص وسمات الاقتصاد العراقي ، في حين تطرق المبحث الثالث الى سبل معالجة البطالة في العراق وفق الامكانات المتاحة لديه . في حين جاء المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي يخرج بها البحث لمعالجة مشكلة البطالة في العراق .

مشكلة البحث/ يعاني العراق من مشكلة البطالة وتعد من اهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها أفراد المجتمع كونها على تماس مباشر بحياتهم وطريقة عيشهم .

فرضية البحث / يفترض البحث إن معالجة مشكلة البطالة في العراق ستؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

هدف البحث / يهدف البحث الى معالجة مشكلة البطالة في العراق من خلال تحديد المشكلة ونوعها وبالتالي وضع الحلول المناسبة لها .

منهجية البحث / اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي ذلك من خلال جمع البيانات الإحصائية المتوفرة من الجهات الرسمية ودراستها وتحليل نتائجها .

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للبطالة

أولاً : مفهوم البطالة :-

جاء في معجم مصطلحات القوى العاملة بأن البطالة هي (عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه) .والبطالة في أوسع معانيها عبارة عن عدم استخدام عامل من عوامل الإنتاج ، وجرى العرف على استخدام مصطلح البطالة عند الحديث عن العمل .وطبقاً لهذا المفهوم يكون العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه ، ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه. وعليه يمكن تحديد البطالة بأنها {الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل وراغباً فيه ، ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين }

ثانياً : أنواع البطالة:

تعد البطالة بأشكالها المختلفة أحد المؤشرات الأساسية لتخلف اقتصاديات البلدان النامية، كما يشير العالم الفرنسي لاكوست إلى أن وجود جمع من الرجال المعطلين أو غير المنتجين هي سمة للبلدان المتخلفة وتعد البطالة المقنعة من أبرز أشكال البطالة وأكثرها انتشاراً في الدول النامية. وتتمثل البطالة في وجود القوى العاملة (رجالاً ونساءً) المعطلة على أرصفة الشوارع في أوقات العمل وذلك لزيادتهم عن الحاجة الفعلية أو الطلب. وهنا نبين وجود أنواع من البطالة تتمثل بما يأتي.[١]

- **البطالة السافرة:** وتتعلق أساساً بتصلب سوق العمل الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة نسبة إلى العرض منها. وهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة للعمل .

- **البطالة الاحتكاكية:** ان مفهوم البطالة الاحتكاكية ينصرف الى عدم توافر فرص العمل التي تتلاءم مع تخصصات العمال مما يدفعهم الى ممارسة اعمال خارجه عن نطاق التخصص مما يعمل على انخفاض انتاجيتهم فيها .

- **البطالة الدورية:** وهي نتيجة للتقلبات في الطلب التراكمي وتكون عادة مؤقتة ولكن يمكن أن تنتشر على نطاق واسع وأن تشتد حدتها. ويمكن أن يؤدي الانكماش إلى هذا النوع من البطالة. وإذا تعذر على العمال العودة إلى العمل بعد حدوث انخفاض في النشاط الاقتصادي يمكن أن تتحول البطالة الدورية إلى بطالة لفترة أطول من الزمن.

- **البطالة الهيكلية:** وهي أشد حدة من البطالة الدورية وتمتد عموماً لفترة من الزمن وتنتج عن فشل السياسات والركود الاقتصادي وسوء سير أسواق العمل. ويتطلب حل هذا النوع من البطالة انتعاش الطلب التراكمي على اليد العاملة واستهداف مهارات معينة.

- **البطالة المقنعة:** وتتمثل بوجود أعداد من القوى العاملة تزيد عن الحاجة الفعلية للإنتاج مما يترتب عليه أن تصبح الإنتاجية الحدية لهذه القوة العاملة الفائضة مساوية للصفر أي وجود عمالة لا تنتج شيء تقريبا بحيث اذا سحبت من عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض[٢] . وفي بعض الاحيان قد تسبب البطالة المقنعة انخفاضاً وتحسن في الانتاج الكلي (قانون الغلة المتناقصة).

ثالثا : قياس معدل البطالة

إنّ الهدف الرئيسي من قياس معدل البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، ويدل ارتفاع مستوى البطالة على انخفاض عرض العمل أي أن الاقتصاد بكامله لا يعمل كما يجب، ومعدل البطالة هو عبارة عن نسبة الأشخاص الذين لا يعملون إلى مجموع قوة العمل. كما إن معدل البطالة واتجاهه عبر الزمن هو مؤشر على قدرة الاقتصاد على توفير العمل لقوة العمل. وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوه العاملة الكلية. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضر أو ريف) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي :

- معدل البطالة = عدد العاطلين مقسوما على عدد القوة العاملة مضروباً في مائة
- معدل مشاركة القوة العاملة = قوة العمالة مقسوما على النسبة الفاعلة مضروباً في مائة
- حجم قوة العمل = عدد العاملين + عدد العاطلين

ومن طرق قياس معدل البطالة هي الاعتماد على المسوحات للأسر المعيشية وهي اكثر ملائمة وفقا لقياس معدل البطالة وفق المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات البطالة هو ان

---

[١] - إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، نيويورك، عام ٢٠٠٠، ص٣٧.

[٢] - د . زكي ، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة كتب عالم المعرفة ٢٢٦ ، الكويت ١٩٩٨ ، ص ٢٩ ،

تكون قابلة للتطبيق من حيث المبدأ. اذا قورنت بغيرها من المصادر مثل سجلات التامين ضد البطالة او سجلات مكاتب التوظيف حيث يعتبر مسح الاسر المعيشية المصدر الوحيد الذي من خلاله يتم قياس مشترك للعمالة والبطالة [١] .

المبحث الثاني
خصائص وسمات الاقتصاد العراقي

من الصعب ادراك المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق ومنها مشكلة البطالة دون التعرف على سمات وخصائص هذا الاقتصاد لذا سنتناول اهم هذه السمات والتي لها تأثير مباشر على المجتمع ومنها:

١. **اختلال بنية الاقتصاد وارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي**، اذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً رَيعياً يتميز بهيمنة القطاع النفطي على مجمل القطاعات الاقتصادية الاخرى سواء من خلال عوائده التي تشكل نحو(٩٨%) من اجمالي عوائد الصادرات للخارج او من خلال نسبة مساهمة عوائده في الموازنة العامة للدولة التي بلغت اكثر من (٩٣%) كما في عام ٢٠٠٦ او غيرها حسب احصائيات وزارة المالية ضمن الموازنة العامة للدولة ، وهو اختلال ناتج عن غياب التنويع بمصادر الايرادات للدولة واعتمادها على الايرادات النفطية فقط مما يربط مستقبل العراق بأسعار النفط العالمية والتي تتأثر بشكل كبير بكل المتغيرات العالمية سواء انخفاضا او ارتفاعاً [٢].

٢. **اختلال هيكل الانتاج في القطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها في GDP والمساهمة في تشغيل الأيدي العاملة**. اذ يستحوذ قطاع الخدمات على اعلى نسبة تشغيل لقوى العمل في العراق وتبلغ(٦٨%) الا ان تأثيره في الناتج المحلي الاجمالي لا يتعدى (١٢%) فقط يليه القطاع الزراعي الذي يساهم
بتشغيل (٢٠%) من الايدي العاملة الا ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز (١٤%) بينما يشغل قطاع النفط ما نسبته(٣%) من الايدي العاملة في العراق الا انه يساهم في (٧٠%) من الناتج المحلي الاجمالي. بينما (٩٧%) من القوى العاملة في القطاعات الاخرى تساهم في (٣٠%) من الناتج المحلي الاجمالي [٣] .

٣ - **تهالك البنى التحتية الأساسية في الاقتصاد:-** المتمثلة في قطاعات الطاقة والكهرباء والماء والنقل وبقية الخدمات العامة في الصحة والتعليم والاتصالات، بسبب سوء ادارة هذه المرافق وقلة الاستثمارات لصيانة الطاقات المتاحة فيها وأدامتها لكي تتناسب مع الطلب المتنامي عليها الناتج عن النمو السكاني المتزايد، ويعود سبب ذلك إلى الحروب والحصار والنهب والتخريب التي مر بها العراق على مر السنوات والذي ادى مع الظروف الأخرى الى زيادة نسبة الفقر في البلد ما يقارب ٥% في خط الفقر. بينما لازالت أكثر من ٢٣%، يعيشون دون خط الفقر[*] وهو ما يعني أن ربع سكان العراق في مستوى الفقر المدقع، ويشمل خط الفقر

---

[١] - مكتب العمل الدولي ،جونيف موسوح ،السكان الناشطين اقتصاديا ، العمالة والبطالة ،١٩٩٦،ص ٩٥-١١٠

[٢] - عبد الجبار عبود الحلفي ، البطالة في العراق مع اشارة الى بطالة الشباب ،بحث منشور ضمن مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،القاهرة ،العددان٤٣-٤٤ السنة الخامسة عشر ،٢٠٠٨ ،ص ٩٤ .

[٣] - د.عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، ط١ ،بغداد ٢٠٠٨ ، مركز العراق للدراسات ، ص ١٧٠ .

[*] - اعتمد في تحديد خط الفقر على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة الحياة والتي تقدر ب٢٣٣٢ سعرة حرارية في المتوسط وقد قدرت كلفة السعرة الحرارية الواحدة حوالي(٠,٤٨٢) دينار بهذا يكون خط الفقر للغذاء (٣٤٢٥٠) دينار لكل فرد كما تم احتساب خط الفقر للسلع غير الغذائية (٤٢٦٤٦) دينار للفرد الواحد شهريا وبجمع هذه الكلف نحصل على خط الفقر في العراق يساوي(٧٦٨٩٦) دينار/فرد/ شهر . وهو ما يوصلنا للنتائج اعلاه .المصدر(وزارة التخطيط،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق لعام ٢٠٠٩-٢٠١٤،ص ٢٨) .

الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية [١] مما له آثار وانعكاسات سلبية مباشرة على الاقتصاد الوطني

٢- **شحة مصادر الاستثمار المحلي وضخامة الديون الخارجية:-** إن الاستثمار المحلي لا يشكل الا نسبة قليلة جداً في مساهمته بالاقتصاد العراقي، بسبب تخوف أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في العراق وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج لعدم توافر البيئة الملائمة للاستثمار بعد

٢٠٠٣ كما أن الديون الخارجية قدرت بنحو (١٢٨) مليار دولار، وحسب البيانات المستندة إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩١، اذ بلغت ديون العراق آنذاك بنحو (٤١) مليار دولار، عدا الدول الخليجية التي تقدر ديونها بـ (٢٧) مليار دولار، وهي بمثابة منح ومساعدات قدمت إلى النظام السابق ابان حرب الخليج الأولى، فضلاً عن الفوائد المتراكمة والمركبة منذ عام ١٩٩١ بمعدل (٦%) ليصبح مقدار الدين بحدود (١٠١) مليار دولار، ولو حسبنا الديون الخليجية معه لأصبح اجمالي الدين (١٢٨) مليار دولار تقريباً [٢].

المبحث الثالث

حجم البطالة وسبل معالجتها في العراق

أولا - حجم البطالة في العراق:

على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة تشير إلى حجم البطالة في العراق في السنوات التي سبقت سقوط النظام في ٢٠٠٣ الا إن هناك تقديرات تشير إلى إن حجم البطالة في العراق كان يتراوح بين ٥% عام ١٩٨٧ الى ١٧ % عام ١٩٩٧ [٣]. حتى إصدار الإحصائيات الأكثر دقه لمستوى التشغيل والبطالة في العراق التي اصدرتها وزارة التخطيط بعد عام ٢٠٠٣ والتي غطت جميع المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان فتقرير عام ٢٠٠٣ شمل شريحة واسعة بلغت ٢٤٩٠٠ عائلة عراقية مكونة من (١٥٣٣٤٨) فرداً لذا اشارت إلى إن معدل البطالة بين السكان بلغ بحدود (٢٨%) في حين بلغت نسبة البطالة بين الذكور (٣٠%) وبين النساء (١٦%) [٤] .اما في بيانات تقرير عام ٢٠٠٤ فقد بلغت نسبة البطالة(٢٦,٨%) لكلا الجنسين وتشكل نسبة البطالة بين الذكور (٢٩,٤%) بينما في النساء(١٥%) وقد انخفضت هذه النسبة كما مبينة في تقرير عام ٢٠٠٥ الى (١٧,٩٧%) [٥] وكانت نسبة البطالة بين الذكور(١٩,٢٢%) بينما لا يتجاوز هذا المعدل (١٤,١٥%) بين الاناث[*]، كما أظهرت نتائج المسح في تقرير عام ٢٠٠٦ إن معدل البطالة بين السكان بلغ (١٧,٥%) من قوة العمل كما إن المعدل للإناث يزيد على المعدل للذكور ، حيث بلغ معدل البطالة عند الإناث (٢٢,٦٥%) و (١٦,١٦%) عند الذكور بعد ان كان معدل البطالة في سنة ٢٠٠٥ (١٧,٩٧%) [٦] ، كما يتبين لنا ان معدل البطالة للسنوات ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ فقد انخفضت بشكل كبير من (١٧%) عام٢٠٠٥ الى (١١%) عام ٢٠١٠ حسب تقرير وزارة التخطيط الصادر عام ٢٠١١ ويرجع سبب انخفاض معدل البطالة الى ارتفاع معدل

---

[١] - وزارة التخطيط ، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، ٢٠٠٩ ، ص ٨ .

[٢] - د. باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق، الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٠٥)، بيروت، ٢٠٠٣، ص٩٢.

[٣] - فلاح حسن وخلف ثويني ، ، وحيده جبر (دراسة في مشكله البطالة) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصريه ، العدد ١١، ٢٠٠٦ .

[٤] - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق للنصف الاول لسنة ٢٠٠٤ص٥

[٥] - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق للنصف الثاني لسنة ٢٠٠٥ ص٨

[*] - عدا محافظة الانبار و اقليم كردستان كما في التقرير المذكور ، ص ٨ .

[٦] - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة٢٠٠٦ ، ، النتائج الرئيسية ،ص٢

تشغيل الايدي العاملة والخريجين في القطاع العام الحكومي الا انه في الوقت نفسه يسبب تفاقم مشكلة البطالة المقنعة في القطاع العام . كما من الممكن ان يتراجع معدل البطالة في حالة القيام بالاستثمارات وخصوصا في البنى التحتية والسكن مما لها القدرة على استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين في البلد . وتشير بيانات عام ٢٠١١ التي صدرت عام ٢٠١٢ ان نسبة البطالة بقيت نفسها تقريبا كمجموع لعدد السكان في العراق . ولو حللنا الجدول (١) وفق تقسيمه الى ذكور واناث نجد انه وبصورة عامة نسبة البطالة لدى الإناث أكثر منها لدى الرجال وبنسبة عالية جدا حيث ان الفرق اكثر من (١١%) مما يتطلب جهوداً كبيرة في معالجة هذه المشكلة لدى الإناث ذلك من خلال العديد من البرامج التدريبية التي تؤهل الإناث لتولي الاعمال وتزويدهن متطلبات العمل اللازمة .

وكما مبين في الجدول رقم (١) الذي يبين معدلات البطالة للسنوات من ٢٠٠٣ الى ٢٠١١ .

جدول رقم (١)
معدلات البطالة لسنوات مختلفة ٢٠٠٣-٢٠١١

السنة / الجنس	معدلات البطالة %							
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ذكور	٣٠,٢٠	٢٩,٤٠	19.22	16.16	١٤,٣٣	١٤,٧	١٢,٢٤	٩,٢
إناث	١٦,٠٠	١٥,٠٠	14.16	22.65	19.64	١٩,٣١	١٩,١١	٢٠,٧
النسبة بشكل عام	٢٨,١٠	٢٦,٨٠	17.97	17.50	15.34	١٥	١١	١١,١

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٦و ٢٠٠٨ وتقرير عام٢٠١١ وكتيب(العراق ارقام ومؤشرات لعام ٢٠١٢)

اما في سنة ٢٠٠٧ فقد بلغت نسبة البطالة (١٢,٠) في بغداد وقد كانت نسبة البطالة لدى الاناث اعلى منها لدى الرجال بينما العكس في المحافظات الاخرى حيث بلغت (١٢,٧) ونسبة الرجال اعلى من نسبة النساء اما ادنى معدل لها فكان في اقليم كردستان حيث بلغت (٦,١) وكانت البطالة في الاناث اكثر منها لدى الرجال وكما مبين في الجدول رقم (٢) ادناه.

جدول رقم (٢)
معدل البطالة حسب مستوى التفصيل لعام ٢٠٠٧

مستوى التفصيل	معدل البطالة (%)		
	ذكور	اناث	الإجمالي
اقليم كردستان	5.8	7.2	6.1
بغداد	11.5	15.0	12.0
بقية المحافظات	12.9	11.4	12.7

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الاحصائية لعام ٢٠١٠ -٢٠١١

كما أظهرت نتائج التقرير السنوي لمسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٨ إن معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فأكثر في العراق بلغ (١٥,٣٤%) لكلا الجنسين، يشكل معدل البطالة بين الذكور (١٤,٣٣%) و بين الإناث (١٩,٦٤%). [1] ، ومن خلال هذه البيانات نجد ان هناك تفاوتاً في معدلات البطالة بين السنوات الماضية فضلاً عن التفاوت بين الذكور والاناث ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب التي تطرقنا لها خلال البحث .

[1] - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨ ،المؤشرات الرئيسة ص٦.

ثانياً – الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة بين أفراد المجتمع .

١- الجانب النفسي :

لا يوجد شيء أثقل على الفرد من الشعور بالحاجة المادية والمعونة من الآخرين خاصة عندما يكون الفرد مسؤولاً عن أسرة وعليه تامين حاجاتها .وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الإحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. كما إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات [١] .

٢- الجانب الأمني والسياسي :

إن الفئات العاطلة التي لم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها تبدا بالتمرد على المجتمع ، ولا يعني ذلك تشجيعها على التمرد على الوطن وآمنه بل انه واقع مرت به العديد من دول العالم، ولابد من محاولة لتفهم موقف الآخرين ومحاولة نشر العدالة السياسية والاجتماعية ومحاولة الاستماع للطرف الأخر وإبداء رأيه في المطالبة بحقه. كما أنه لابد ان تلتزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق ،لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه. وتشير الدراسات أن هناك علاقة بين الجريمة والبطالة ،لأنه كلما زادت البطالة زادت الجريمة ، وترى هذه الدراسات أن البطالة هي أول أسباب السرقة، وكلما ازدادت البطالة زادت جرائم(القتل- الاغتصاب- الإيذاء) مع الاخذ بنظر الاعتبار ان ليس كل عاطل عن العمل هو مجرم .

٣- الاثار الاقتصادية للبطالة :

من الاثار الاقتصادية للبطالة هي انهيار الامن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو واسرته ، وكذلك تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الاجور الحقيقية ، وزيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين مثل انشاء صندوق دعم البطالة ، وانخفاض في اجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.[٢]

٤ - الآثار الاجتماعية للبطالة

١- الجريمة والانحراف / إن عدم حصول الشاب على الأجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات فبالتالي يلجأ إلى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريده سواء المال أو ذاته.
٢- التطرف والعنف / نجد أن البعض من الشباب يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محدداً وأيضاً كونه ضعيفاً بالنسبة لتلك الجماعات المتطرفة فبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب
٣- التسول/ إن التسول هو النتيجة الحتمية التي يمكن أن يصل إليها الشخص الذي يعاني من البطالة، نتيجة لصعوبة الظروف التي تمر به قهراً وقسراً.:

[١] - تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٩ .
[٢] - وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد في الاكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠١٠،ص٢٠.

٤ - تعاطي المخدرات / ونجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود العمل وبالتالي توصل الفرد إلى الجريمة والانحراف.

٥ - الشعور بعدم الانتماء ضعف الانتماء/ وهو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدراً للعمل وبالتالي ينتمي الشاب إلى أي مجتمع آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل.

٦- الهجـــــرة / بعض الشباب يجدوا أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.

٧- التفكك الأسري / ويكون السبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

ثالثا - سبل معالجة البطالة في العراق وفق الامكانات المتاحة .

من خلال ما تقدم في البحث نجد ان مشكلة البطالة كبيرة ومتزايدة بشكل مستمر على الرغم من ان العراق يمتلك إمكانات اقتصادية هائلة قادرة على ان تجعله بلداً يستنفذ كل قواه العاملة من (١٥ -٦٥) بل تجعله يستقدم الأيدي العاملة الأجنبية أيضا للعمل الا ان الظروف المختلفة جعلت هذه المشكلة صعبة وتحتاج الى العديد من الإجراءات اللازم إتباعها كما تحتاج الى الوقت الكافي للقضاء على البطالة بكل اشكالها . ولنا ان نكتب اهم الطرق والوسائل التي الكفيلة لمعالجة هذه المشكلة في العراق وهي :

١. ان القوى العاملة التي تحسب في معظم دول العالم هي التي تتراوح اعمارها من (١٥ - ٦٥) سنة وكذلك نحن في العراق الا اننا لدينا طبقة ايدي عاملة ايضاً بفئات عمرية تتراوح من(٦– ١٤) سنة لذا فعلينا اولاً معالجة هذه الفئة التي هي اساساً يجب ان تكون خارج قوى العمل ويكون ذلك من خلال ما يلي :

أ – الاهتمام بالتعليم الابتدائي والمتوسطة والتشجيع على الالتزام فيه ونقترح ان تدفع مبالغ نقدية شهرية الى الطلبة تعوض عنهم فرصة العمل في السوق وتزداد هذه المبالغ في كل مرحلة دراسية اضافة الى ذلك يتم إعطاء الطلبة وجبات غذاء مجانية صحية ومتكاملة ونستفيد من تجارب بعض الدول النامية بمعاونة المنظمات الدولية في تحقيق ذلك ضمن برنامج (التعليم مقابل الغذاء) الذي حقق أهدافه ورفع نسبة التعليم بين هذه الفئات العمرية . ويكون ذلك بأشراف وزارة التربية .

ب - التركيز على العوائل من خلال الجانب الإعلامي ومنظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة التعليم بين الصغار وما يحقق من مكاسب مادية ومعنوية من خلال الندوات والمؤتمرات والورش والبوسترات وغيرها التي تساهم في دفع هذه العوائل لأبنائها في المدارس دون العمل في السوق .

٢. لمعالجة البطالة بين قوة العمل للأعمار (١٥ -٦٥) يجب تقسيم العاطلين حسب التحصيل الدراسي من الاعلى الى الادنى ومعرفة اعداد الخريجين لكل سنة وبعدها يتم منحهم مخصصات نقدية لكل عاطل[*] (وفق تعريفه كما ورد في المبحث الأول) إلى أن يجد عملاً مناسباً له . وهو برنامج ثبت نجاحه من تجارب بعض دول العالم .

٣. في نفس الوقت الذي يتم منحهم مخصصات اعانة نقدية يتم توفير فرص عمل لهم في القطاعات المختلفة مع التركيز على توفيرها في القطاع الخاص . ويتم ذلك من خلال انشاء مركز متخصص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متخصص في التنسيق مع

* - من المهم ان نبين ان ليس كل من يتخرج ولم يحصل على تعيين في دوائر الدولة هو عاطل عن العمل كما مشاع بل ان الخريج الذي يمارس أي عمل مهما كان مستوى هذا العمل وخارج اختصاصه يخرجه عن فئة العاطلين عن العمل.

مؤسسات القطاع الخاص لتحديد نوع التخصصات والمهارات التي يحتاجونها في سوق العمل وبعدها يتم الترويج والإعلام عن الوظائف الشاغرة باستمرار وإعطاء الفرصة لكل عاطل عن العمل وتكون الأفضلية لأصحاب الشهادات من الأعلى الى الأدنى .

٤. تشجيع كافة الاعمار من (١٥ – ٦٥) للدخول في دورات وورش تدريبية مجانية لتأهيلهم واكسابهم مهارات تمكنهم من اداء اعمالهم في القطاع الخاص وتعقد هذه الدورات في مختلف الوزارات المختصة على سبيل المثال (وزارة الصناعة / تدرب المهندسين والصناعيين والحرفيين
/ وزارة التجارة / تدرب خرجي التجارة والتجار وطرق الاستيراد والتصدير وانشاء المراكز التجارية وغيرها / وزارة الزراعة تدرب خريجي الزراعة من مهندسين ومرشدين وغيرهم وكذلك الفلاحين والمزارعين للتعلم للطرق الحديثة في الزراعة . وهكذا بقية الوزرات .

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولا . الاستنتاجات

نستنتج من خلال البحث ما يلي :

١. ان الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة عدم تنوع مصادر الإيرادات للدولة واعتماده على مصدر واحد بشكل شبه تام الامر الذي ينعكس على قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف للأعداد المتزايدة من السكان.
٢. ارتباط الاستقرار الاقتصادي في العراق بأسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعً وانخفاضاً .
٣. اختلال الهيكل الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية في تشغيل الأيدي العاملة حيث يشغل قطاع الخدمات على (٦٨%) من الأيدي العاملة بينما ناتجه المحلي (١٢%) يليه القطاع الزراعي يشغل (٢٠%) من الايدي العاملة بينما ناتجه المحلي لا يتجاوز(١٤%) اما قطاع النفط فيشغل (٣%) من الايدي العاملة بينما ناتجه المحلي الإجمالي (٩٧%).
٤. ارتفاع نسبة الفقر الى (٢٣%) في العراق .
٥. تهالك وتقادم البنى التحتية الأساسية في العراق المتمثلة في قطاعات الطاقة والكهرباء والماء والنقل وغيرها الذي له دور كبير في تفاقم مشكلة البطالة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
٦. ارتفاع نسبة البطالة بين النساء في العراق والتي تتراوح بين (١٦ – ٢٢ %) مما له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي .
٧. للبطالة آثار سلبية كبيرة على الصحة النفسية والصحة الجسدية وعلى المجتمع ويتصفون بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز ونتيجة معاناتهم من الضيق المالي الناتج عن البطالة فقد تدفعهم ظروفهم الى الجريمة والانحراف او التسول او تعاطي المخدرات او الهجرة والتفكك الاسري وغيرها وقد أثبتت بعض الدراسات الأجنبية ان (٦٩%) ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل .

ثانياً: التوصيات .

يوصي البحث بمجموعة من النقاط وهي:

١ - يجب على الدولة الاستفادة من تجارب الدول في معالجة مشكلة البطالة.
٢ التركيز على معالجة البطالة الهيكلية والبطالة المقنعة والتي يعاني منها القطاع العام خصوصاً وتتم عملية المعالجة من خلال آلية مناسبة لكل نوع من انواع البطالة .

٣ - ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ومنحه الفرصة الكاملة لمنافسة القطاعات الاقتصادية الاخرى بدون قيود تحد من نشاطه مما له اثر كبير في تشغيل الايدي العاملة الجديدة .

٤ – ضرورة تنوع مصادر الإيرادات للبلد لتدعيم الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل للعاطلين وتوفير موارد مالية تشجعهم على الاستهلاك وبالتالي تنشيط الحركة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها .

٥ – وضع إجراءات سريعة لمعالجة الفقر بكل أشكاله في الجانب التعليمي والصحي والثقافي والاقتصادي .

٦ – الاهتمام بالبنى التحتية المتمثلة في قطاعات الطاقة والكهرباء والماء والنقل وغيرها ويكون ذلك اما من خلال فتح باب الاستثمار الأجنبي او تدريب الكوادر العاملة في هذه القطاعات وشراء المعدات الحديثة لهم للعمل عليها .

٧ – الاهتمام بمشكلة البطالة بين الإناث وخصوصاً المعيلات منهن من خلال التدريب على العمل المناسب لهن وتجهيزهن بأحدث المعدات الإنتاجية وحتى تسويق هذه المنتجات لتشجيعهن على العمل والانتاج وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة من هذا النوع .

٨ - ومن أهم التوصيات للحد من البطالة هو معالجة حالات التسرب من المدارس حيث إن الكثير من الطلبة تركوا مقاعد الدراسة وتوجهوا إلى العمل لعدم وجود مصادر دخل تعيلهم مما زاد من تفاقم البطالة.

٩ - أن عدم وجود قاعدة معلوماتية وطنية للوظائف المطروحة والباحثين عنها أحد مغذيات أزمة البطالة، حيث تؤدي إلى غموض سوق العمل. وبهذا يجب تشجيع على إنشاء شركات خاصة او عامة في ميدان التوظيف لملء هذا الفراغ .

اما من جانب توفير المستلزمات الضرورية لتشغيل العاطلين عن العمل فهي

١. توفير الطاقة الكهربائية كونها اساس تشغيل أي ورشة او معمل او مزرعة وفي مختلف المجالات

٢. توفير الأبنية والأماكن المناسبة والخاصة بالعمل لكل مهنة (صناعية، وزراعية، وغذائية، وتجارية.... وغيرها) وكذلك توفير الأراضي الجيدة الصالحة للزراعة بالنسبة للفلاحين بعقود خاصة تمكنهم من استغلال الارض والسكن فيها .

٣. توفير الوقود اللازم في العملية الإنتاجية من تشغيل المكائن والمعدات في القطاعات الصناعية وتشغيل المكائن والمضخات الاروائية بالنسبة للمزارعين وكذلك لتشغيل وسائط النقل المختلفة لجميع القطاعات .

وفي جانب توفير الدعم المادي والحماية والتشجيع للعمل نقترح ما يلي .

١. منح العاملين في القطاع الخاص قروض مالية وبدون فوائد يتم استردادها بعد فترة سماح معينة على شكل اقساط شهرية ويكون برنامج مشابه لبرنامج بيع السيارات بالتقسيط .

٢. تقديم الاستشارات والنصائح من قبل الوزارات لهذه الشرائح مجاناً خصوصا من دخل دورات وورش عمل كما ذكرنا في الفقرة ٤ قبل قليل. ولفترة محدودة تنتهي في حال تأهل الفرد واستطاعته على اتمام عمله بإتقان وكفاءة تمكنه من المنافسة في السوق .

٣. توفير الحماية الجمركية لمنتجات القطاع الخاص الزراعية والصناعية ولو لفترة محدودة وتقنين الاستيراد من الخارج بطريقة تشجع الانتاج المحلي ودون ان تؤدي هذه الاجراءات الى رفع الاسعار في الداخل أي اتباع سياسة مرنة تحافظ على الانتاج المحلي وترفع من مستواه في المنافسة مع بقية المنتوجات .

٤. تسهيل دخول جميع المواد الرأسمالية الصناعية منها والزراعية بدون ضرائب او كمارك عليها ذلك لتشجيع القطاع الخاص على استيراد المكائن والمواد المنتجة وتنشيط الاقتصاد الوطني .
٥. انشاء لجنة عليا خاصة ولها فروع في المحافظات تقوم ببرنامج عمل مستمر هدفه تشجيع الاسر المنتجة على الصناعات الغذائية والمنزلية لمساعدة النساء على ممارسة بعض الاعمال التي تناسبهن وخصوصاً فئة النساء الارامل والمطلقات وربات البيوت المعيلات .
٦. ان تتجه المصارف وبتوجيه من البنك المركزي بتوفير قروض مالية خاصة بالنساء لمساعدتهن في فتح المشاريع الصغير او المتوسطة الحجم تعيلهن والأفضلية لربات البيوت المعيلات .
٧. ضرورة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والتربية مع مؤسسات القطاع الخاص لرفد سوق العمل بالكفاءات والشباب المتعلم والقادر على ممارسة عمله بإتقان وفق ما يتطلبه العمل .

المصادر

١ الأسكوا ، إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، نيويورك، ٢٠٠٠،
٢ د . زكي ، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة كتب عالم المعرفة ٢٢٦ ، الكويت ، ١٩٩٨
٣ الحلفي ، عبد الجبار عبود ، البطالة في العراق مع اشارة الى بطالة الشباب ،بحث منشور ضمن مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،القاهرة ،العددان٤٣-٤٤ السنة الخامسة عشر ،٢٠٠٨ ،
٤ العنبكي ، د.عبد الحسين محمد ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، ط١ ،بغداد ٢٠٠٨ ،
٥ وزارة التخطيط ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، ٢٠٠٩ ،
٦ د. باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق، الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٢٠٥)، بيروت، ٢٠٠٣،
٧ ثويني ، فلاح حسن وخلف ، وحيده جبر (دراسة في مشكله البطالة) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١١، ٢٠٠٦ .
٨ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق للنصف الاول لسنة ٢٠٠٤.
٩ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق للنصف الثاني لسنة ٢٠٠٥ .
١٠ – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة٢٠٠٦ النتائج الرئيسية
١١ – وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨ ،المؤشرات الرئيسة
١٢ - تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٩ .
١٣ – الحيالي، وليد ناجي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد في الاكاديمية العربية في الدنمارك،٢٠١٠
١٤ جونيف موسوح ،مكتب العمل الدولي ،السكان الناشطين اقتصاديا ، العمالة والبطالة ١٩٩٦،